

Distr.
GENERAL

TD/B/ITNC/7
TD/B/ITNC/AC.1/10
7 August 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ عن دورته الرابعة عشرة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة
من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦

المحتويات

<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٨ - ١	مقدمة
٢٣ - ٩	الأول - المحاسبة والابلاغ من جانب المصارف التجارية، بما في ذلك الكشف عن بيانات بشأن هياكل المصارف والكشف عن بيانات الأطراف ذات الصلة، وبشأن تعيين وتناوب مراجعي الحسابات
٣٠ - ٢٤	الثاني - المحاسبة المتعلقة بالامتيازات الحكومية
٥٠ - ٣١	الثالث - مسائل أخرى
٥٩ - ٥١	الرابع - وقائع الجلسة العامة الختامية
٦٤ - ٦٠	الخامس - مسائل تنظيمية
	المرفق - الحضور

مقدمة

- ١- عقد فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ دورته الرابعة عشرة في الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ في قصر الأمم، بجنيف.
- ٢- وعقد فريق الخبراء الحكومي الدولي أثناء دورته ٥ جلسات رسمية و ٥ جلسات غير رسمية.
- ٣- والتأم يوم الخميس ٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ منتدى حول آراء المصرفيين بشأن الكشف عن البيانات والمسائل ذات العلاقة بالمحاسبة من جانب المصارف التجارية. وشارك في هذا المنتدى خبراء من الدوائر المصرفية بوصفهم أعضاء هذا المنتدى.

البيانات الافتتاحية

٤- قال الرئيس الخارج لفريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الثالثة عشرة إن نهج الأونكتاد الجديد بشأن أعماله يعني أنه سيكون هناك المزيد من المساعدة التدريجية المباشرة للبلدان النامية. فالشركات عبر الوطنية هي في قلب عملية التنمية لأنها تَنشئ فرص عمل كما تسهم في تدفقات التجارة والاستثمار. والمحاسبة والإبلاغ الماليان السليمان يسمحان للشركات عبر الوطنية بقياس أدائها بدقة، وهو أمر حاسم الأهمية إذا كان يراد تخصيص الموارد بأنجع وأكفأ طريقة. وشدد على أن من المهم أن يكون الفريق قادراً على نشر النتائج التي يتوصل إليها وعلى مساعدة البلدان النامية على تحسين مستوى المحاسبة لديها. وقال إن التطورات الحادثة في أسواق الأوراق المالية في الوقت الذي تسعى فيه الشركات عبر الوطنية إلى تدبير رؤوس أموال على نطاق العالم تتطلب استخدام معايير دولية للمحاسبة، وهذا يشكل عملية السياسة الجديدة للمحاسبة. وأخيراً، فإنه شجع الفريق على أن يكون أكثر نشاطاً في طرح أفكاره بشأن وضع المعايير وأن يكون أكثر إيجابية في هذا الميدان.

٥- ذكر رئيس الفريق العامل الحكومي الدولي المنعقد في دورته الرابعة عشرة هذا الفريق بأنه منتدى فريد من نوعه يمكن أن تناقش فيه مختلف احتياجات ومصالح الدول الأعضاء كافة من قبل خبراء مسؤولين عن وضع المعايير أو المتطلبات القانونية المتعلقة بالمحاسبة، ومراجعة الحسابات والقيام بالإبلاغ لفائدة الشركات. وقد أصبح الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ مؤسسة ذات الصيت واسماً لعلامة مقبولة عالمياً. وشدد على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أنشأ، بقراريه ٤٤/١٩٧٩ و ٦٧/١٩٨٢، هذا الفريق ليقوم بدور الهيئة الدولية لإعادة النظر في قضايا المحاسبة والإبلاغ بغية تحسين ما يتوافر من معلومات وقابليتها للمقارنة التي تقوم الشركات عبر الوطنية بالكشف عنها.

٦- وقال الأمين العام للأونكتاد إن الأونكتاد يبدأ مرحلة جديدة في حياته وأنه يمكن في الواقع أن يقال إنه يولد من جديد. ويجب عليه الآن أن يجد طرقاً جديدة لأداء أعماله، وإن كان يجب عليه أيضاً أن يستخدم من الماضي ما هو صحيح، كما يجب أن يكون عملياً وواقعياً. وقبل كل شيء، فإنه يجب عليه أن يصل إلى المجتمع المدني وأن يدمج القطاع الخاص في أعماله.

٧- وأضاف أن البلاغ الختامي لاجتماع مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (مجموعة ال ٧) الذي عُقد في ليون قد تضمن تقديراً ايجابياً جداً لنتائج مؤتمر الأونكتاد التاسع، إذ أشار إلى الأساس السليم الذي وُضع لإعادة تنظيم الأونكتاد على أساس أولويات رئيسية، كما أشار إلى ما تم من التشديد على تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً والتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى. وقد شدد البيان أيضاً على الدور الخاص لأفرقة الخبراء. وأوضح أن مدير صندوق النقد الدولي قد قال، في اجتماع لرؤساء الوكالات الدولية عُقد بالتزامن مع قمة مجموعة ال ٧، إن أحد أكبر التحديات في أقل البلدان نمواً هو الافتقار إلى هياكل مؤسسية تتناول المسائل التقنية والمالية. فالافتقار إلى محاورين يعول عليهم في وزارات المالية والخزانة في بعض البلدان النامية يجعل من الصعب على صندوق النقد الدولي أن يُقرض أموالاً تُستخدم على نحو فعال. وقال إنه يمكن للأونكتاد أن ينهض بهذه المهمة المتعلقة ببناء المؤسسات أو بناء القدرات في العالم النامي. ذلك أنه لا توجد مهمة أخرى ذات قيمة أكبر.

٨- وأشار، فيما يتعلق بجدول أعمال الفريق العامل، إلى أن تخوفاً أبدي أثناء اجتماع قمة مجموعة ال ٧ من أن يواجه الاقتصاد العالمي أزمة شديدة في القطاع المصرفي، ولذلك فإن مناقشات الفريق بشأن كشف البيانات من جانب المصارف التجارية مناسب جداً من حيث التوقيت. وأسند قيمة مرتفعة للتعاون مع منظمة التجارة العالمية على مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من تخفيض الحواجز التي تعترض التجارة في خدمات المحاسبة. وفي الختام، قال إنه بالنظر إلى أن التنمية المستدامة هي موضوع هام بالنسبة إليه وإلى الأونكتاد فإنه يشجع أيضاً الفريق على مواصلة إسهامه في المحاسبة البيئية.

الفصل الأول

**المحاسبة والإبلاغ من جانب المصارف التجارية،
بما في ذلك الكشف عن بيانات بشأن هياكل
المصارف والكشف عن بيانات الأطراف ذات
الصلة، وبشأن تعيين وتناوب مراجعي الحسابات**

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٩- من أجل نظر الفريق العامل الحكومي الدولي في هذا البند، عُرِضت عليه الوثيقة التالية:

"المحاسبة وكشف البيانات من جانب المصارف التجارية - تقرير أعدته أمانة الأونكتاد"
(TD/B/ITNC/AC.1/9).

١٠- وقال عدد من البلدان الأفريقية إنها تقوم حالياً بوضع أو مراجعة قوانين وأنظمة بشأن المحاسبة والإبلاغ من جانب المصارف التجارية وإن الورقة التي أعدتها الأمانة بشأن هذا الموضوع في غاية الأهمية والفائدة. وقال ممثل تونس إنه ينبغي تقديم بيان منفصل يبرز المخاطر التي يتعرض لها أي مصرف من المصارف. وأعرب عن اعتقاده بأن من الضروري تقييم هذه المخاطر عدة مرات في العام. وقال ممثل المغرب إن بلده يجتاز أيضاً عملية إصلاح محاسبي في القطاع المصرفي وإن تقرير الأمانة سيكون في غاية الفائدة. وأوضح أن بلده يتطلب حالياً بيانين إضافيين فيما يتعلق بالمصارف: أحدهما يتعلق بمؤشرات بشأن نوعية الإدارة والآخر يتعلق بمصادر التمويل. وقال ممثل غابون إن الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى يقوم بتنقيح معايير المحاسبة للمصارف وغيرها من المؤسسات التي اعتمدت عام ١٩٧٩. ولذلك فإن دراسة الأمانة بشأن المحاسبة والإبلاغ من جانب المصارف التجارية ستكون لها أهميتها بالنسبة إلى اللجنة المصرفية لأفريقيا الوسطى في وضع الصيغة النهائية للمعايير الجديدة وتحقيق التوافق بينها وبين معايير المحاسبة الدولية. وأشار ممثل نيجيريا إلى معدل انهيار المصارف المثير للإزعاج والذي يرجع إلى الغش وقال إن حكومته قد أصدرت "قانوناً" بشأن المصارف الخاسرة". وأوضح أن الاختلاس هو مشكلة تواجه في جميع البلدان، وأنه من شأن إيجاد مزيد من الشفافية ومزيد من عمليات الكشف الشامل عن البيانات أن يساعد السلطات المختصة والأطراف المهمة الأخرى في الكشف عن هذه الممارسة غير القانونية.

١١- وأشار ممثل البرازيل إلى أن إلغاء القيود التنظيمية المتعلقة بالقطاع المصرفي يحدث أثناء فترة تتسم بالابتكار السريع فيما يتعلق بالأخذ بأدوات مالية جديدة. وهذا تحدٍ يواجه المصرفيين ورجال القانون والمحاسبين. وثمة حاجة إلى المحاسبة الشفافة بغية الإبلاغ عن هذه الأدوات الجديدة وتناول التعديلات التي يقتضيها التضخم. وتحتاج البلدان النامية بصورة خاصة إلى توجيه بشأن هذه المواضيع. ووافق ممثل زائير على أنه تلزم بصورة عاجلة عمليات تعديل لمواجهة التضخم. وقال إن الفريق قد نظر في موضوع التضخم الجامح وينبغي أن يواصل النظر فيه؛ ذلك أن المصارف في بلده قد وصلت إلى حافة الإفلاس بالنظر إلى أن رأس مالها يتآكل بفعل التضخم الجامح.

١٢- وقال ممثل لبنان إنه ينبغي تشجيع استخدام معايير المحاسبة الدولية، كما أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية، في إعداد البيانات المالية من جانب الشركات بغية تقديم معلومات إلى بورصات الأوراق المالية. وشدد أيضاً على أن مراجعي الحسابات الخارجيين هم في حاجة إلى استحداث طريقة ما لقياس الخطورة المتأصلة التي تواجهها المصارف وإلى أنه يجب إيلاء اهتمام خاص للمعاملات بين المصارف ومديريها والأطراف الأخرى ذات الصلة. وحظي هذا الرأي بتأييد ممثل السودان الذي أشار أيضاً إلى أن سوق الأوراق المالية في بلده ينتظر إلى معلومات كافية بخصوص المصارف المدرجة وإلى أنه سيكون مطلوباً في المستقبل من المصارف أن تقدم تقارير على أساس ربع سنوي.

١٣- وأبلغت ممثلة بولندا الفريق بأن بلدها قد نقّح أنظمة المحاسبة لديه بغية جعلها تتماشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي، وأنه يجري أيضاً استخدام معايير المحاسبة الدولية بالنظر إلى أن بعض توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات تاريخ محدد؛ بيد أن بلدها متأخر في استحداث قواعد بشأن الأدوات المالية الجديدة. وقالت إنها تعتقد أن الرقابة الداخلية داخل المصارف ينبغي تشديدها كما ينبغي استحداث مبادئ توجيهية. وحظي هذا الرأي بتأييد الرئيس الذي رأى أنه يمكن للفريق أن يقدم بعض التوجيه في هذا المجال وأنه يتعين على مراجعي الحسابات إيلاء اهتمام أكبر لتدابير الرقابة الداخلية. وذكرت ممثلة الصين أن التقرير المتعلق بالمصارف ذو فائدة كبيرة لبلدها الذي يقوم حالياً بصياغة متطلبات بشأن المحاسبة والإبلاغ من أجل القطاع المصرفي. وأضافت أنه بالنظر إلى أن الصين تمر حالياً بتغييرات اقتصادية، فإنه ليس لديها سوى خبرة مباشرة ضئيلة ببعض المزالق التي قد تصادف في قطاع مصرفي خاص. وقال ممثل الاتحاد الأوروبي إن التوجيه المتعلق بالحسابات المصرفية للاتحاد الأوروبي تتضمن توازناً جيداً بين المعلومات الواردة في الميزانية وتلك الواردة في الحواشي. بيد أنه يجري حالياً القيام بأعمال بشأن المحاسبة والكشف عن بيانات فيما يتعلق بالأدوات المالية الجديدة. وانتهاجاً للاستراتيجية المحاسبية الجديدة، سيضع الاتحاد الأوروبي في الحسابات أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية. وقد راجعت لجنة الاتصالات المعنية بالتوجيهات المحاسبية التوجيه المتعلق بالحسابات المصرفية في ضوء معايير المحاسبة الدولية ٣٠ وتبين لها عدم وجود تعارض بينهما.

١٤- وقال ممثل ألمانيا إن الإشارة الواردة في الوثيقة TD/B/ITNC/AC.1/9 إلى "تغيير جذري في بيئة الأعمال التجارية فيما يخص المصارف" قد تصدق على بعض البلدان. بيد أنها إشارة لا تعكس فيما يبدو الظروف السائدة في ألمانيا وبعض بلدان القارة الأوروبية حيث لم تتغير بصورة ملحوظة بيئة الأعمال التجارية فيما يخص المصارف. وأشار بالإضافة إلى ذلك إلى أن الاحتياطي الخفي قد تكون لها فائده الجمة وقت الأزمات. فالاحتياطي الخفي يمكن أن يتيح الفرصة للمصارف من أجل تقديم المزيد من الائتمانات على الإعانات المقدمة للشركات. وعلى سبيل المثال، وفيما يخص الشركة الألمانية "Metall gesellschaft" أمكن للبنك الألماني أن يساعد على كفالة بقاء تلك الشركة. وأخيراً، ينبغي أن توضع في الحسابات، عند تحديد تقييمات السوق القيمة المعرضة للمخاطرة.

١٥- وقال ممثل البرازيل إن أحد البيانات المالية الأساسية المطلوبة التي ينبغي أن تعدها المصارف هو بيان عن تدفق الأموال أو عن التدفقات النقدية. ورأى الرئيس وممثل الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي تقديم معلومات عن التغييرات في حسابات رأس المال السهمي للمصارف، في حواشي البيانات المالية بدلاً من أن تشكل بياناً أساسياً منفصلاً.

١٦- وأضاف ممثل الاتحاد الأوروبي أن بيان الميزانية ينبغي أن يشفع ببند بعنوان "بنود خارجة عن الميزانية" تشير إلى الالتزامات والطوارئ غير المضمنة في الميزانية والواجب زيادة شرحها في حواشي

البيانات المالية. وأضاف ممثل لبنان أنه ينبغي الإبلاغ بشكل منفصل في بيان الميزانية عن الودائع المودعة لدى المؤسسات التابعة والودائع المأخوذة منها.

١٧- وأعرب كذلك ممثل البرازيل عن رأي مفاده أنه ينبغي للمحاسبين ومراجعي الحسابات الداخليين في المصارف أن يقيّموا نظام إدارة المخاطر وذلك عند تقييم أوجه الرقابة الداخلية. كذلك فإن الأحكام المتعلقة بالديون المعدومة الخاصة بالمصارف ينبغي ألا تقتصر على المبالغ القابلة للاقتطاع لأغراض الإبلاغ الضريبي بل ينبغي أن تعكس الأوضاع الاقتصادية الحقيقية القائمة. وفيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة، فإن عمليات الكشف عن البيانات من جانب أي مصرف ينبغي أن تعكس الغرض الذي من أجله قيّدت في المعاملات: التجارة أو التغطية الوقائية أو المضاربة. فهذه هي المعلومات الرئيسية التي يبحث عنها مستعملو البيانات المالية من أجل تقييم مدى تعرّض مصرف ما للمخاطرة.

١٨- وعلّق عدد من الوفود والمراقبين على استعمال الاحتياطات الخفية. ورأى البعض أن هذه الاحتياطات ملائمة لتمكين المصارف من تحقيق الاستقرار في أداؤها ولمساعدة العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية. وهذا يتفق مع مبدأ الحيطة ويساعد الاقتصاد الوطني عندما تقع أحداث اقتصادية معاكسة يُعتد بها. وأعربت وفود أخرى عن رأي مناقض لذلك مؤداه أن البيانات المالية للمصارف ينبغي أن تكون شفافة تماما بالنظر إلى أن ذلك يضيف مصداقية إلى تقاريرها المالية. فضلا عن ذلك، ينبغي عدم استخدام الاحتياطات لدعم استمرار وجود مؤسسات يمكن أن تكون معسرة.

١٩- وجرى أيضا الإدلاء بعدد من التعليقات حول الكيفية التي ينبغي بها أن تقيس المصارف شتى أشكال المخاطر في عملياتها. وأضاف ممثل البنك الدولي أن أوجه الرقابة الداخلية هي جانب هام من برنامج إدارة المخاطر لأي مصرف. ورأى ممثل البرازيل أن من المهم لأي مصرف أن يكون له مراجع حسابات عالمي.

٢٠- وأعلن ممثل لجنة معايير المحاسبة الدولية أن مجلس إدارة هذه اللجنة قد وافق مؤخرا على مشروع يتعلق بحدود المخاطرة بشأن عمليات الكشف عن البيانات المصرفية.

٢١- وعلقت عدة وفود قائلة إن عمليات الكشف التكميلية الموصى بها في تقرير الأمانة مفيدة جداً للنظر فيها من جانب إدارة أي مصرف، ولكن معظم البنود غير مفيدة لأغراض الإبلاغ العامة ولا ينبغي الإبلاغ عنها إلا للسلطات التنظيمية.

٢٢- وقال ممثل المملكة المتحدة إن الجهات التنظيمية ما فتئت تستخدم مراجعي الحسابات الخارجيين بقدر أكبر خلال السنوات الأخيرة، وإن من المهم أن توجد علاقة مفتوحة بين السلطات التنظيمية ومراقبي الحسابات الخارجيين.

مشاورات الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالبند ٣ من جدول الأعمال

٢٣- وافق الفريق العامل الحكومي الدولي على أن ينشر الأونكتاد التقرير (TD/B/ITNC/AC.1/7)، مع إدخال التعديلات المناسبة، وعلى إرساله إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية من أجل النظر فيه والرد عليه.

الفصل الثاني

المحاسبة المتعلقة بالامتيازات الحكومية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

- ٢٤- كانت معروضة على الفريق العامل الحكومي الدولي، للنظر في هذا البند، الوثيقة التالية
- "المحاسبة والإبلاغ المتعلقان بالامتيازات الحكومية - تقرير أعدته أمانة الأونكتاد" (TD/B/ITNC/AC.1/8).
- ٢٥- وعرض ممثل لأمانة الأونكتاد هذا البند فلاحظ أن هناك موضوعاً يتصل بهذا الموضوع وهو "المحاسبة المتعلقة بالمنح الحكومية" كان قد بُحث في الدورة الثانية عشرة للفريق في عام ١٩٩٤.
- ٢٦- وقال ممثل المغرب إن الجهة المانحة قد تقوم أيضاً، في بعض الحالات، بمنح حقوق احتكارية كجزء من اتفاق الامتياز. ولمّا كانت تكاليف الجهة الممنوحة فيما يتصل بالخدمات المقدمة أو التي ستقدم تؤثر في الأعباء المفروضة على المستهلكين، فإن مالك الامتياز يضطلع بمسؤوليات ائتمانية خاصة لتبرير التكاليف المبلغ عنها بحيث تتمكن هيئات التنظيم من توفير حماية كافية للمستهلكين.
- ٢٧- وأشار ممثل ألمانيا إلى أنه على الرغم من أن بعض عقود الامتياز، من الوجهة الاقتصادية، قد تنص على استخدام الأصول لفترة تعادل عمرها المجدي أو تزيد عن هذا العمر، كما يحدث في حالة ما يسمى بعقود التأجير المالية، فإن قوانين البلد لا تسمح برسمة كلفة الاستخدام. وفيما يخص ما يسمى بالملكية الاقتصادية، فلعلّ أفضل حل هو رسملة أصول الموهوب له لا المالك شريطة أن ينفذ قانوناً حق استخدام (المنحة).
- ٢٨- وقال ممثل البرازيل إنه يرى أن الوثيقة المعروضة على الفريق ورقة هامة لأنه لم يُنشر إلا القليل من الإرشادات المحاسبية في المجال المعني ولأنه يتعين على معظم البلدان القائمة بعمليات خصخصة أن تتناول الكثير من المعاملات المعنية.
- ٢٩- وأعربت وفود عديدة عن اعتقادها بعدم وجوب الكشف عن المزايا الضريبية وامتيازات الاستيراد والتصدير التي تمنحها الحكومات في البيانات المالية ذات الغرض العام وبأن هذا الموضوع ينبغي أن يعالج معالجة أنسب في دراسة عن الإبلاغ الضريبي. وأيد عدد قليل من الوفود الأخرى التوصية القاضية بإجراء عمليات الكشف لأغراض الشفافية.

استنتاجات الفريق العامل بشأن البند ٤ من جدول الأعمال

- ٣٠- خلص الفريق إلى أنه ينبغي للأونكتاد أن ينشر التقرير (TD/B/ITNC/AC.1/8)، مع إدخال التعديلات المناسبة، وأن يرسله إلى اللجنة المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة للنظر فيه والرد عليه.

الفصل الثالث

مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(أ) تقرير شفوي عن الدراسات الاستقصائية الوطنية المتعلقة بأسباب عدم الامتثال للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، والتوصيات، المبنية على الدراسات الاستقصائية، الرامية إلى علاج أوجه القصور

٣١- قدم ممثل لأمانة الأونكتاد تقريراً شفويًا عن امتثال معايير المحاسبة الوطنية لمعايير المحاسبة الدولية، استنادًا إلى الوثيقة TD/B/ITNC/AC.1(XIV)/CRP.1. المعنونة "الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية".

٣٢- وأشار الرئيس إلى التمييز الذي ورد في الوثيقة بين بلدان النظم الائتمانية/الضريبية وبلدان أسواق رؤوس الأموال السهمية، وما يسببه من اختلافات في معاييرها المحاسبية. وقال إنه يعتقد أن مشاركة القطاع الخاص في وضع المعايير في بلدان أسواق رؤوس الأموال السهمية أفضل من الحالة التي تسود بلدان النظم الائتمانية/الضريبية، التي تتركز فيها مهمة سن القواعد في أيدي الحكومات. وتساءل عما إذا كان يمكن للفريق أن يساعد الحكومات في الانتقال إلى المزيد من التنظيم الذاتي وتعديل القوانين لجعلها تتماشى مع المعايير الدولية للمحاسبة. وأضاف قائلاً إنه يأمل ألا تحتاج الشركات عبر الوطنية التي ترغب في إدراج أوراق مالية في بورصات الأوراق المالية الأجنبية، في المستقبل، إلى إعداد مجموعات متعددة من البيانات المالية، وإنما إلى مجموعة واحدة تستند إلى المعايير الدولية للمحاسبة. وقال إن الفعاليات غير العالمية، مثل مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، تحتاج أيضاً إلى معايير متسقة.

٣٣- وأشار، علاوة على ذلك، إلى أنه يمكن لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، بوصفه الهيئة الوحيدة التي يعمل فيها الخبراء لمصلحة الحكومات، أن يعرض آراء الحكومات على اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة من أجل تطوير المعايير الدولية للمحاسبة. ويرى ممثل اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة أن لهذا الاقتراح مزاياه. وقد كان كل من الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية يتمتع بمركز المراقب في مجلس اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة. وأبلغ أيضاً الفريق بأن اللجنة المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة تفذ السير لأجل وضع مجموعة أساسية من المعايير المقبولة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بحلول مطلع عام ١٩٩٨. وتنظر اللجنة أيضاً في الوسائل التي تساعد على تفسير معاييرها وستكون مستعدة في المستقبل للإجابة على الأسئلة المتعلقة بمعانيها وتطبيقها. وقد كانت اللجنة، وما زالت، تهتم بالبلدان النامية وقد اضطلعت بمشروع حول المحاسبة المتعلقة بالزراعة، بمساعدة مالية من البنك الدولي.

٣٤- وأبدى عدد من الممثلين وهم ممثلو البرازيل وشيلي والصين وجمهورية كوريا وبولندا وتايلند وتركيا تعليقات وتوصيات بشأن المعلومات الواردة في الوثيقة TD/B/ITNC/AC.1(XIV)/CRP.1، وسوف تؤخذ هذه التعليقات والتوصيات في الحسبان لدى نشر الورقة كجزء من القضايا الدولية للمحاسبة والإبلاغ: استعراض

١٩٩٦ (الذي سينشر قريباً). وأشار إلى أن التقدم السريع في تنمية أسواق رأس المال في البلدان النامية وانتقال الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصادات السوق يجعلان من الصعب تصنيف البلدان تصنيفاً دقيقاً. وهكذا تغيرت الحالة في بعض البلدان منذ أوائل عام ١٩٩٥، وهو التاريخ الذي أجريت فيه الدراسة الاستقصائية. وتجد الكثير من البلدان أنه على الرغم من أن معايير المحاسبة لديها لا تمثل تماماً للمعايير الدولية، فقد أحرزت تقدماً كافياً في هذا المجال ومن الأفضل وصفها بأنها بلدان "امتثال جزئي". وقال ممثل زائير إن بلده يدرك المعايير الدولية للمحاسبة إلا أنه يرى أن من الصعب عليه تطبيقها. وهناك مشاكل تتعلق بالتفسير وكذلك باللوائح التنظيمية تلصق قواعد المحاسبة بشكل وثيق بالقانون وتجعل من الصعب تغييرها لتتماشى مع القواعد الدولية للمحاسبة. وأيد ممثل هنغاريا هذا الرأي وقال إنه عندما يتم سن قواعد محاسبة فإن العملية التي ينطوي عليها هذا الأمر طويلة جداً. وقال إن بلده نفذ بنجاح توجيهات الاتحاد الأوروبي وإن الشركات تمثل الآن طواعية للمعايير الدولية للمحاسبة. وذكر ممثل شيلي أن بلده يتابع التطورات المحاسبية في البلدان المتقدمة ذات الأسواق السهمية ولا سيما معايير المحاسبة في الولايات المتحدة برغم أن المعايير الدولية للمحاسبة تحظى بقبول واستخدام متزايدة في الأسواق وهي توفر مبادئ توجيهية مهمة حين تنعدم المعايير المحلية في بعض المجالات. وقال ممثل السودان إن القوانين المحلية تغيرت عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ واللجنة المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة. ورأى عدد من الوفود أن استخدام مؤسسات الأعمال للمعايير الدولية للمحاسبة من شأنه أن يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الائتماني.

٣٥- وقال ممثل نيجيريا إن الورقة يمكن أن تكون أداة مفيدة في تحليل وضع المحاسبة داخل المنطقة الأفريقية. وذكرت ممثلة الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة أن التقرير يظهر العقبات التي تعترض الامتثال والخطوات الواجب اتخاذها. وأضافت أن المصارف تطلب استخدام المعايير الدولية للمحاسبة حتى فيما يتعلق بالشركات غير العالمية. وقالت إنها تؤيد، شأنها شأن عدد من الوفود الأخرى، فكرة اشتراك اللجنة المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة اشتراكاً أكمل في دورات الفريق الحكومي الدولي.

٣٦- وأشار ممثل المغرب إلى أنه يجب التساؤل عما إذا كانت المعايير الدولية للمحاسبة على درجة كبيرة من التعقيد بحيث يصعب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تطبيقها. وقد تحتاج هذه المشاريع إلى نظم مبسطة. وأعرب أيضاً عن هذا الرأي الرئيس وممثلاً الدانمرك والاتحاد الأوروبي. ولقد اعتمدت اللجنة الأوروبية استراتيجية محاسبية جديدة من شأنها تعزيز التعاون داخل أوروبا وتجنب صوغ قوانين جديدة قدر الإمكان. كما أنها تشجع على العمل المشترك بين المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية واللجنة الدولية المعنية بمعايير المحاسبة فيما يخص الحسابات الموحدة للشركات الساعية لتسجيلها في سوق الأوراق المالية على الصعيد العالمي. وقد بحثت لجنة الاتصالات المعنية بالتوجيهات المحاسبية مسألة توافق المعايير الدولية للمحاسبة مع توجيهات الاتحاد الأوروبي ووجد أنه لا يوجد تضارب كبير بينها. وفيما يتعلق بالحسابات الفردية للشركات، هناك شوط طويل يجب أن يقطع وصولاً إلى لغة دولية مشتركة. ومع ذلك يجب على الدوام أن تؤخذ في الاعتبار تكاليف ومزايا قيام نظام موحد.

٣٧- واعتراض المراقب عن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين على هذا الرأي. لأن وضع قواعد مختلفة للشركات الكبيرة والشركات الصغيرة يجعل من الصعب إبداء رأي صحيح ومنصف. وقال إنه لا ينبغي للشركات الصغيرة، بطبيعة الحال، أن توفر التفاصيل التي توفرها الشركات الكبيرة، إلا أن هذا القرار يجب

أن يتخذ على المستوى الوطني. والشركات الصغيرة ستصبح على نحو محتوم شركات أكبر وسيكون من غير العملي أن تتغير قواعد المحاسبة عندما تبلغ هذه الشركات حجماً حرجاً معيناً.

٣٨- وقال الرئيس إنه منشرح لتشديد العديد من الوفود على ضرورة قيام الفريق الحكومي الدولي بدعم مزيد الاتساق على صعيد عالمي تحقيقاً لمصلحة جميع من يهمهم الأمر. واعتبر الافتقار إلى معايير ملائمة للمحاسبة ولمراجعة الحسابات عقبة كأداء في وجه البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقال في مساعيها لتحقيق النمو والتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن شأن تحقيق الاتساق بين المعايير لغرض التسجيل في البورصات الدولية أن يستوجب تحقيق اتساق مماثل بين المعايير بالنسبة للشركات الأخرى (مثل الشركات غير المدرجة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم) وبخاصة في البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

استنتاجات الفريق العامل المعني بالبند ٥(أ) من جدول الأعمال

٣٩- خلص الفريق إلى أن الوثيقة TD/B/ITNC/AC.1(XIV)/CRP.1 ينبغي استيفاؤها بالاستناد إلى التعليقات التي أبدت داخل الفريق ثم نشرت.

٤٠- واتضح أن التنظيم الذاتي هو المحبذ ولكنه لم يكن يمارس في جميع البلدان. وهناك حاجة مستمرة لتحقيق المزيد من الاتساق على أساس عالمي، مع مراعاة مختلف أهداف مستخدمي البيانات المالية. ويشكل الافتقار إلى معايير ملائمة للمحاسبة ومراجعة الحسابات عقبة كأداء في وجه البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقال في مساعيها لتحقيق النمو والتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي. ويتوجب على بلدان التشريع المدون التي تحبذ المعايير المحاسبية القائمة على الائتمان أن تنظر في كيفية تحسين اشتراكها في وضع المعايير في بلدانها. كما أن من شأن تحقيق الاتساق بين المعايير لغرض التسجيل في البورصات الدولية أن يستوجب تحقيق اتساق مماثل بين المعايير بالنسبة للشركات الأخرى (مثل الشركات غير المدرجة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم) وبخاصة في البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٤١- واقترح الفريق ما يلي:

(أ) وجوب إعادة النظر في معايير المحاسبة الدولية الحالية لتبيّن ما إذا كانت تفي بمصالح كافة الشركات، ويتوجب أن يضع مثل هذا الاستعراض في الاعتبار نسبة الفائدة إلى الكلفة في المحاسبة ومراجعة الحسابات، ومسألة حجم الشركة وضرورة الحفاظ على سرّية الأعمال التجارية في المجالات المتسمة بالحساسية لتجنب المخاطرة بالمراكز التنافسية؛

(ب) وجوب زيادة تحسين التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بوضع المعايير بغية تعزيز صياغة واستخدام معايير المحاسبة الدولية.

(ب) تقرير شفوي عن أساليب التسعير التحويلي والممارسات الراهنة

٤٢- قدم ممثل أمانة الأونكتاد تقريراً شفويًا عن أساليب التسعير التحويلي والممارسات الراهنة استناداً إلى الوثيقة TD/B/ITNC/AC.1(XIV)/CRP.2 التي عنوانها "نظم التسعير التحويلي وممارسات الشركات عبر الوطنية: مبادئ توجيهية للبلدان النامية - تقرير أعدته أمانة الأونكتاد".

٤٣- وناقش ممثلو الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، والمغرب، ونيجيريا، والبرازيل الحاجة إلى المزيد من الكشف. وقال ممثل المملكة المتحدة إنه يرى أن مسألة قضايا الكشف التسعيري هي مسألة تخصّ التقارير الخاصة الغرض التي تهم سلطات الدخل ولا تهم البيانات المالية العامة الغرض. وأعرب ممثلو اليابان وسويسرا والمملكة المتحدة عن رأي مفاده أنه ينبغي الموازنة بعناية بين تكاليف وفوائد زيادة الكشف.

استنتاجات الفريق العامل بشأن البند ٥(ب) من جدول الأعمال

٤٤- تقرر وجوب تنقيح نص الوثيقة TD/B/ITNC/AC.1(XIV)/CRP.2 لجعلها وثيقة وصفية لا توجيهية فيما يتصل بالأساليب المستخدمة لتحديد الأسعار التحويلية. ولتمكين البلدان النامية من فهم هذه الأساليب فهماً أفضل، ينبغي وصفها بمزيد من التفصيل. ويمكن حذف الفرع المتعلق باللوائح الحكومية لمراقبة التسعير التحويلي. وينبغي أن تدرج أيضاً في النص الجديد تعليقات مختلف الوفود بشأن نوع الكشف في البيانات المالية ومداه.

(ج) تقرير شفوي عن التطورات في مجال المحاسبة على المستوى العالمي

٤٥- دعيت الوفود إلى موافاة أمانة الأونكتاد خطياً بتعليقات وتصويبات بشأن الوثيقة TD/B/ITNC/AC.1(XIV)/CRP.3 المعنون: "استعراض أهم التطورات الراهنة على الصعيدين العالمي والإقليمي في ميدان المحاسبة والابلاغ من جانب الشركات عبر الوطنية".

(د) **تقرير شفوي عن الفريقين الفرعيين المقترحين المعنيين بمعايير التأهيل العالمية للمحاسبين (بمن فيهم الفنيون في المحاسبة) وإيجاد نظام للاعتماد المهني يقوم على معايير التأهيل العالمية**

٤٦- قدم ممثل أمانة الأونكتاد عرضاً شفويًا للتطورات الجارية في منظمة التجارة العالمية وفرقتها العاملة المعنية بالخدمات المهنية وعن ارتباطها بعمل الفريق العامل الحكومي الدولي. فقد تناولت الفرقة العاملة خلال عام ١٩٩٥ مسألة خفض الحواجز أمام التجارة في الخدمات المحاسبية. وبما أنه أصبح الآن من الواضح أنه لن يكون هناك ازدواج بين عمل الأونكتاد وعمل منظمة التجارة العالمية، فإن الأونكتاد سيدعو إلى عقد لجنة توجيهية لبدء العمل بشأن وضع تأهيل عالمي. ولهذا العمل الآن مغزيان بالنظر إلى أن وضع معلّم قياس للمؤهلات المهنية من شأنه أن يعزز المهنة في البلدان النامية وأن يتيح للبلدان، في الوقت ذاته، الاستفادة من أي تخفيضات في الحواجز القائمة أمام التجارة في الخدمات المحاسبية. وهذا الأمر يتمشى مع نتائج الأونكتاد التاسع، حيث تم حث الأونكتاد على تقديم المساعدة التقنية المناسبة إلى البلدان النامية

لتعزيز قطاعات الخدمات لديها ومساعدتها على جني أقصى الفوائد الممكنة من تحرير التجارة في الخدمات.

٤٧- وأشار ممثل المملكة المتحدة إلى وجوب أن تراعي المبادرات المتصلة بالتعليم الدولي مراعاة تامة عمل الاتحاد الدولي للمحاسبين في هذا المضمون. وأكد ممثل منظمة التجارة العالمية أنه لا يوجد ازدواج بين عمل الفرقة العاملة وعمل الأونكتاد.

استنتاجات الفريق العامل بشأن البند ٥(د) من جدول الأعمال

٤٨- أشار الفريق العامل إلى أنه أصبح من الواضح الآن أنه لن يكون هناك ازدواج بين عمل الأونكتاد وعمل منظمة التجارة العالمية وأنه سيتم الشروع في وضع تأهيل عالمي، كما طلب الفريق في دورته الحادية عشرة وأيدته بعد ذلك الهيئات التي ينبثق منها.

(هـ) تقرير شفوي عن أنشطة المتابعة المتعلقة بالمواضيع التي نظر فيها أثناء الدورة الثالثة عشرة للفريق

٤٩- قدم ممثل لأمانة الأونكتاد عرضاً شفويًا لنتائج حلقة التدارس المعنية بالمحاسبة البيئية، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لمناقشة المساهمة الإضافية التي يمكن أن يقدمها الأونكتاد في هذا الميدان. وتم تحديد أنشطة في أربعة مجالات هي: المحاسبة المالية، ومحاسبة الإدارة، والتقارير البيئية، والعلاقة بين مؤشرات الأداء البيئي والنسب المالية. وهذا العمل يتمشى مع الالتزام الذي أخذه الأونكتاد التاسع على عاتقه بشأن تعزيز التنمية المستدامة. وسوف ينفذ الأونكتاد هذا المشروع بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعدد من المعاهد المهنية الوطنية.

استنتاجات الفريق العامل بشأن البند ٥(هـ) من جدول الأعمال

٥٠- لاحظ الفريق أنه سيتم إدراج هذه المسألة في جدول أعمال دورته القادمة.

الفصل الرابع

وقائع الجلسة العامة الختامية

توصية عامة

٥١- أوصى الفريق العامل الحكومي الدولي بمواصلة العمل المتعلق بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ داخل الأونكتاد على أساس مستمر، نظراً لأن المعلومات المالية الموثوقة والشفافة والقابلة للمقارنة لازمة للنمو والتنمية عامة ولقيام قطاع مصرفي سليم وسوق للأوراق المالية، وكذلك لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولنجاح الخصخصة. وينبغي أن يدعى اجتماع للخبراء إلى الانعقاد ويركز على المحاسبة البيئية وتحديد المؤهلات العالمية للمحاسبين. وفيما يخص القضية الأولى، ينبغي بحث ما جمّع من ارشادات بشأن القضايا الرئيسية في مجال المحاسبة المالية البيئية وتعيين مؤثرات الأداء البيئي الرئيسية وعلاقتها بالأداء المالي. ويتوجب أن يوضع في الاعتبار أن الفريق استخدم بوصفه جهة التنسيق الوحيدة لمثل هذا العمل على صعيد منظومة الأمم المتحدة ووضع دليلاً عملياً وبرامج ملموسة لفائدة البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٥٢- وقال الرئيس إن العمل المعلق بالتسعير التحويلي والتطورات المحاسبية على المستوى العالمي سيتواصل، حيث وقع الشروع فيه فعلاً.

بيانات أقيمت فيما يتصل باعتماد مشروع التقرير

٥٣- قال ممثل البنك العالمي إن إشارة وردت في مشروع التقرير إلى المنشور الصادر عن الأمانة بعنوان "قضايا المحاسبة والابلاغ الدولية: استعراض ١٩٩٦" فأعرب، في هذا الصدد، عن الأمل في أن يتاح عما قريب استعراض ١٩٩٥.

٥٤- أعرب ممثل أمانة الأونكتاد عن الأسف للتأخير الذي طرأ على نشر "الاستعراض" على مدار السنوات الثلاث الأخيرة. وأضاف أن مرجع ذلك التأخير هو الأزمة المالية التي تواجه الأمم المتحدة وألويات أخرى محددة في برنامج النشر للأونكتاد.

البيانات الختامية

٥٥- قال ممثل البرازيل، متحدثاً باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إن مجموعته تؤيد عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي ويتعين على لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة أن تحدد موعد انعقاد الدورة القادمة للخبراء عام ١٩٧٧، وفقاً للفقرة ١١٥ من الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/377).

٥٦- وقال ممثل إيرلندا متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي إن قضية المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وإن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأهمية العمل المتعلق بهذه القضية وضرورة السير به قدماً ضمن الهياكل المؤسسية الجديدة للأونكتاد.

٥٧- وشدد ممثل المملكة المتحدة، متحدثاً باسم المجموعة ب على أهمية العمل الذي يضطلع به الفريق العامل الحكومي الدولي وأعرّب عن الأمل في أن يكتب للعمل المتعلق بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ، وهو أمر حيوي بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقال، الاستمرار على نحو فعال ومجد ضمن هياكل الأونكتاد الجديدة، على نحو ما تقرر في الأونكتاد التاسع.

٥٨- وقال نائب الأمين العام للأونكتاد إن دورة الفريق قدمت مساهمة جوهرية في الحوار الدولي القائم حول المحاسبة والابلاغ. وإن المنتدى المكرس لآراء المصرفيين الخاصة بالكشف عن البيانات والمسائل ذات الصلة بالمحاسبة يعتبر مثلاً حسناً لاشتراك القطاع الخاص في عمل الأونكتاد. ورحب بحقيقة أن الفريق أيد العمل الذي أنجزته الأمانة بشأن المحاسبة البيئية ووضع مؤهلات عالمية للمحاسبين. ومن شأن توصية الفريق المتعلقة بالعمل المقبل في ميدان المحاسبة والابلاغ أن يوفر أساساً سليماً للنظر في القضية من جانب الهيئة السياسية المختصة في الأونكتاد.

٥٩- قال الرئيس إنه مرتاح لكون فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ برهن في دورته الرابعة عشرة على علو كفاءة أفرادهم وضرورة مواصلة البرنامج الذي يضطلع به لتحقيق الاتساق في مجال المحاسبة ومراقبة الحسابات، وخاصة فيما ينفع البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وقال إنه يتوقع أن يتقرر مصير فريق الخبراء العامل هذا خلال الأشهر المقبلة أثناء المناقشات الرامية إلى تعزيز الآلية المؤسسية للأونكتاد. وأوصى بأن تعمل كافة الوفود التي يهتما استمرار عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ على اقناع السلطات المختصة في العواصم التابعة لها وتوصيل الرسالة إلى البعثات في جنيف. ووعد بمواصلة متابعة المناقشات بشأن مستقبل الفريق ونشر آراء الوفود العديدة التي ترى وجوب استمرار هذا الفريق والحفاظ على هويته.

الفصل الخامس

مسائل تنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٦٠- قام بافتتاح الدورة الرابعة عشرة لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ السيد ل. نيلسون كارفالهو (البرازيل)، رئيس الفريق في دورته الثالثة عشرة.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٦١- انتخب الفريق في جلسته الأولى المعقودة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد هيربيرت بينير (ألمانيا)

نواب الرئيس:
السيد جمال كوشوكسوزين (تركيا)
السيد عبد العزيز طالبي (المغرب)
السيدة ماريا فلورا كالفنا (كوستاريكا)
السيد براويت مينسوفاناكول (تايلند)
السيد كراستيف تودور (بلغاريا)

المقرر: السيد شريف الدين (اندونيسيا)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٦٢- اعتمد الفريق، في جلسته الأولى المعقودة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، جدول أعماله المؤقت (TD/B/ITNC/AC.1/7)، وهو كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- المحاسبة والإبلاغ من جانب المصارف التجارية، بما في ذلك الكشف عن بيانات بشأن هياكل المصارف والكشف عن بيانات الأطراف ذات الصلة، وبشأن تعيين وتناوب مراجعي الحسابات

٤- المحاسبة المتعلقة بالامتيازات الحكومية

٥- مسائل أخرى

(أ) تقرير شفوي عن الدراسات الاستقصائية الوطنية المتعلقة بأسباب عدم التقيد بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ والتوصيات المبنية على الدراسات الاستقصائية، الرامية إلى علاج أوجه القصور؛

(ب) التقرير الشفوي عن أساليب التسعير التحويلي والممارسات الراهنة؛

(ج) تقرير شفوي عن التطورات في مجال المحاسبة على المستوى العالمي؛

(د) تقرير شفوي عن الفريقين الفرعيين المقترحين المعنيين بمعايير التأهيل العالمية للمحاسبين (بما في ذلك الفنيون في المحاسبة) وبايجاد نظام للاعتماد المهني يقوم على معايير التأهيل العالمية؛

(هـ) تقرير شفوي عن أنشطة المتابعة المتعلقة بالمواضيع التي نُظِر فيها أثناء الدورة الثالثة عشرة للفريق

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للفريق

٧- اعتماد تقرير الفريق العامل عن دورته الرابعة عشرة.

دال - اعتماد تقرير الفريق العامل

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٦٣- اعتمد الفريق العامل، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، مشروع تقريره (Add.1 و TD/B/ITNC/AC.1/L.3) وذلك رهناً بأي تعديل آخر يرد من الوفود على ملخصات ما ألقته من بيانات وخوّل المقرر استيفاء نص هذا التقرير في ضوء وقائع الجلسة العامة الختامية.

٦٤- قال الرئيس إنه رهناً بالقرار النهائي الذي يتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن الهيئة الأم للفريق العامل، يتوقع أن يقدم تقرير الفريق إلى لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والمسائل المالية ذات الصلة.

مرفق

الحضور^(١)

١- كانت الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي	شيلي
اثيوبيا	الصين
الأرجنتين	غابون
الأردن	غامبيا
اسبانيا	غانا
استراليا	فرنسا
المانيا	الفلبين
اندونيسيا	فتلندا
ايران (جمهورية - الإسلامية)	فييت نام
ايرلندا	قبرص
ايطاليا	كازاخستان
البرازيل	كوستاريكا
بلغاريا	كولومبيا
بولندا	لبنان
تايلند	مدغشقر
تركيا	المغرب
تونس	المكسيك
جامايكا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
الجزائر	منغوليا
جمهورية كوريا	نيجيريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	هندوراس
الدانمرك	هنغاريا
رومانيا	هولندا
زائير	الولايات المتحدة الأمريكية
السودان	اليابان
سويسرا	

(١) للاطلاع على قائمة المشتركين انظر TD/B/ITNC/AC.1/INF.2.

٢- ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية

٣- وكانت المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان ممثلتين في الدورة:

الاتحاد الأوروبي
منظمة الوحدة الأفريقية

٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة:

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

٥- وحضرت الدورة المنظمات التالية بناء على دعوة خاصة من أمانة الأونكتاد:

منظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات للمؤسسة المالية الإسلامية
المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين
المحاسبون القانونيون، كندا
رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين
اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية
